الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

JOISR
مجلة البحث العلمي الإسلامي
Journal of Islamic Scientific Research

أكاديمية الإمام البخاري الدولية
INTERNATIONAL IMAM EL BOUKHARY ACADEMY

مجلة البحث العلمي الإسلامي

ردمد النسخة الإلكترونية E-ISSN: 2708-180X
ردمد النسخة المطبوعة ISSN: 2708-1796

عدد خاص بالمؤتمر الدولي السادس بعنوان
جهود الإمام الشافعي في تعزيز حجية السنة النبوية

Special Issue on the Sixth International Conference:
Imam Al-Shafi'i's Efforts in Strengthening the Authority of the Prophetic Sunnah

أثر أقوال الإمام الشافعي في تعظيم السنة على فقهاء مذهبه
الإمام النووي أنموذجًا

The Impact of Imam al-Shafi'i's Statements on the Veneration of the Sunnah upon the Jurists of His School of Thought
Imam al-Nawawi as a Model

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-13

بكر عبدالله عواد الخرمان
Baker Abdullah Awwad al-Kharman

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية – الأردن
Ministry of Awqaf, Religious Affairs, and Islamic Holy Sites / Jordan

b.alkhorman@yahoo.com

Pages: 249 – 261 | الصفحات: 249 – 261

بكر عبدالله عواد الخرمان
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية – الأردن

Baker Abdullah Awwad al-Kharman
Ministry of Awqaf, Religious Affairs, and Islamic Holy Sites/Jordan
b.alkhorman@yahoo.com

أثر أقوال الإمام الشافعي في تعظيم السنّة على فقهاء مذهبه الإمام النووي أنموذجًا

The Impact of Imam al-Shafi'i's Statements on the Veneration of the Sunnah upon the Jurists of His School of Thought Imam al-Nawawi as a Model

https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-13

ملخص البحث

أثر أقوال الإمام الشافعي في تعظيم السنّة على فقهاء مذهبه
الإمام النووي أنموذجًا

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر أقوال الإمام الشافعي رحمه الله في تعظيم السنة النبوية على فقهاء مذهبه، مع اتخاذ الإمام النووي أنموذجًا تطبيقيًا، فقد قرر الإمام الشافعي أصولًا واضحة تقوم على تقديم السنة والاحتجاج بالحديث الصحيح، ورفض التعصب للمذهب، وربط الاجتهاد بالدليل الشرعي.

وقد ظهر أثر هذه الأقوال جليًا في منهج الإمام النووي العلمي والفقهي، حيث جعل السنة النبوية محور الاستدلال والترجيح، وصرّح بتقديم الحديث الصحيح على المشهور من المذهب إذا ثبت الدليل، كما انعكس ذلك في تصانيفه الكبرى، ولا سيما المجموع شرح المهذب وشرح صحيح مسلم، وفي اختياراته الفقهية المبنية على قوة النص ودلالته.

ويحاول البحث بيان أن الإمام النووي يُمثّل الامتداد المنهجي البارز للإمام الشافعي في تعظيم السنة والدليل، وأن التزامه بهذا المنهج أسهم في ترسيخ فقهٍ شافعيٍّ قائمٍ على الاتباع وتحكيم النص الشرعي، بعيدًا عن التعصب والتقليد المجرد.

الكلمات المفتاحية: الإمام الشافعي، الإمام النووي، تعظيم السنة، مذهب الشافعي.

The Impact of Imam al-Shafi'i's Statements on the Veneration of the Sunnah upon the Jurists of His School of Thought

Imam al-Nawawi as a Model

This research aims to illustrate the impact of the statements of Imam al-Shafi'i (may Allah have mercy on him) regarding the veneration of the Prophetic Sunnah upon the jurists of his school of thought, taking Imam al-Nawawi as an applied model. Imam al-Shafi'i established clear principles founded upon giving precedence to the Sunnah, relying on authentic hadith as proof, rejecting sectarian zealotry toward one's school of thought, and linking independent legal reasoning (ijtihad) to Shari'a-based evidence.

The impact of these statements is clearly manifest in Imam al-Nawawi's scholarly and jurisprudential methodology, as he made the Prophetic Sunnah the focal point of deduction and juristic preference (tarjih), and he explicitly stated that an authentic hadith takes precedence over the predominant position of the school of thought when the evidence is established. This was also reflected in his major works, particularly al-Majmu' Sharh al-Muhadhdhab and Sharh Sahih Muslim, and in his jurisprudential choices grounded in the strength of the text and its import.

The research seeks to demonstrate that Imam al-Nawawi represents the prominent methodological continuation of Imam al-Shafi'i in venerating the Sunnah and evidence, and that his adherence to this methodology contributed to establishing a Shafi'i jurisprudence founded on scholarly adherence and the primacy of the Shari'a text, far removed from sectarian zealotry and blind imitation.

Keywords: Imam al-Shafi'i, Imam al-Nawawi, Shafi'i School of Thought, Veneration of the Sunnah.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتـم النبيين وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين، ومن سار على نهجه واهتدى بهديه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

فـإن السنة النبويـة تمثّل ركنا أصيلاً في التشريع الإسلامي، إذ بها يتبيّن ما أُجمل في كتاب الله وتقيّـد ما أطلق وتخصص عموماته، كما أنها تستقل بأحكام شرعية لم تذكر في القرآن، وقد

أدرك أئمــة الإســلام هذه المكانة العظيمة للسنة النبوية، فبذلــوا جهودًا كبيرة في تقرير حجيتها وتعظيم شأنها، والدفاع عنها في مواجهة من حاول التقليل من منزلتها والطعن في حجيتها.

ويأتــي الإمام الشافعي(ت٢٠٤) في طليعة العلماء الذين كانــت لهم سُهمة بارزة في تأصيل مكانــة السنة النبوية وتقريــر حجيتها، حيث أفرد لذلك مباحث واسعة فــي مصنفاته، وفد تجلّت عنايــة الإمام الشافعي بالسنة من خلال أقواله المشهورة التي تدعو إلى تقديم الحديث الصحيح مثــل قوله المشهور: «إذا صــحّ الحديث فهو مذهبي»[1] وقولــه: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رســول الله ﷺ، فقولوا بسنة رسول الله ودعوا مــا قلت»[2]، وهي عبارات تكشف بوضوح عن عمق تعظيمه للسنة وإعلائه لمنزلتها في الاستدلال الفقهي.

وقــد كان لهــذه الأقــوال والتقريرات أثــر واضح في تكويــن المنهج العلمــي لفقهاء المذهب الشافعي من بعده، حيث تشرّبوا هذا التعظيم للسنة وساروا على نهجه في العناية بالحديث النبوي و ربطه بالفقه والاستنباط، ويبرز في مقدمة هؤلاء الإمام النووي(ت٦٧٦هـ) الذي يُعدّ أبرز علماء المذهب الشافعي، فقد جمع بين التبحّر في الفقه والحديث، وظهر لك جليّا في مؤلفاته المتعددة وعلــى رأسها شرح صحيــح مسلم،والمجموع وغيرها من الكتب التي تعكــس عمق ارتباطه بالسنة النبوية سواء من الناحية الفقهية أو من ناحية علم المصطلح.

ويعــود سبب اختيار هذا البحث إلى منزلة كلا الإمامين في العلوم الشرعية ومشاركتهما في أكثر من مبحث، وكذلك لإبراز العلاقة التكاملية بين العلوم الشرعية والعلماء المسلمين أيضا.

وتجــدر الإشارة إلى أنني لم أترجم لهما -رحمهمــا الله- في ثنايا البحث لأن مدار المؤتمر هو على الإمام الشافعي، ولشهرتهما بين الأوساط العلمية، وتجنبًا للتكرار.

مشكلة البحث:

فــي ظل تزايد الهجمات والشبهات على التراث الإسلامي وأهل العلم السابقين واللاحقين، ومحاولة تفكيك البُنية المعرفية التراكمية التي شّكلت منذ فجر الإسلام وحتى يومنا هذا، يحاول هــذا البحث إيجاد علاقة وامتداد لإمامين لهما الأثر البارز في علوم شرعية متنوّعة، وهما الإمام الشافعــي والإمام النــووي، وكلاهما مقــدّم في المذهــب الشافعي-خاصة- فالأول هــو المؤسس والثانــي صاحب القول المعتمد،ويسعى هذا البحث إلى بيــان أثر أقوال الإمام الشافعي في تعظيم السنة على الإمام النووي من خلال الإجابة على سؤال البحث الرئيس:

- ما أثر أقوال الإمام الشافعي في تعظيم السنة على الإمام النووي؟

---

(١). البيهقي، أحمد بن الحسين، مناقب الشافعي، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٠-١٩٧٠، (٤٧٢/١).

(٢) النووي، يحيى بن شرف، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام، تحقيق: حسن الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨-١٩٩٧، (٣٥٣/١)، وسيشار إليه لاحقا بـ(خلاصة الأحكام).

أهداف البحث:

- بيان أثر أقوال الإمام الشافعي في تعظيم السنة على الإمام النووي

أهمية البحث:

تكمــن أهمية الدراسة في محاولتها إبراز الامتداد العلمي للإمام الشافعي، ودور هذا الإمام في تشكيل منهج علمي راسخ في علوم متنوّعة،مع تعظيمه لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وكيف أثّر هذا التعظيم على فقهاء مذهبه وتكوينهم العلمي ومنهم الإمام النووي.

الدراسات السابقة:

لــم يقف الباحث -فــي حدود اطلاعه- علــى دراسة تناولــت العلاقة المعرفيــة بين الإمام الشافعي والإمام النووي -رحمهما الله تعالى-.

منهج البحث:

تقــوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع بـ ض أقوال الإمام الشافعي فــي تعظيم السنة، وتحليلها، وإبــراز أثرها على منهج الإمام النووي في تناوله للمسائل وتقريرها، وكذلك تستخدم المنهج المقارن لإيجاد علاقة معرفية وامتداد علمي بين الإمامين.

خطة البحث:

المطلب الأول: تقرير حجية السنة واستقلالها بالتشريع

المطلب الثاني: تقديم الحديث الصحيح على المذهب والرأي

المطلب الثالث: الجمع بين الحديث والفقه

المطلب الرابع: ضبط الاستدلال بالسنة وفق القواعد الأصولية

المطلب الخامس: الدفاع عن السنة والرد على مخالفيها

الخاتمة

النتائج

المصادر والمراجع

المطلب الأول: تقرير حجّية السنة واستقلالها بالتشريع

يعـد الإمام الشافعي من أوائل من أفرد حجيّة السنة بالتأصيل المنهجي الواضح، وقد أصّل لذلك نظريًا وعمليًا ، فقال: «وأولى أن لا يشك عالم في لزومها وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسولـه لا تختلـف وأنها تجـري على مثال واحد»[١]، وقـد صرّح أيضًا باستقلالهـا في التشريع في سيـاق حديثه عن العلاقة بينهـا وبين القرآن «وما سنّ مما ليس فيـه ذ ں كتاب الله ف ض الله طاعته عامة في أمره تبعناه» [٢]، ورأس ذلك هو نقله الإجماع على ذلك كما نقل عنه غير واحد من أهل العلم ونصّه «أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد»[٣].

ويتجلـى هذا الأثر على منهج الإمام النووي حينمـا أوضح منهجه في شرحه لصحيح مسلم فقـال: « إن شرعنـا مبني على الكتـاب العزيز والسنن المرويات وعلى السنـن مدار أكثر الأحكام الفقهيـات فـإن أكثر الآيات الفروعيـات مجملات وبيانها في السنن المحكمـات وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالمًا بالأحاديث الحكميات»[٤]، فقد قرر هنـا رحمه الله أن أكثـر الأحكام الفقهية موجودة في السنة النبوية استقلالاً، وكذلك تبيّن وتشرح وتوضّح.

وقد لا توجد نصـ ص واضحة من الإمام النووي حول حجية السنة النبوية كما هو الحال عن الإمـام الشافعـي، فهو لم يؤسس ويؤصـل كما فعل الشافعي بل تجده يشـرح ويطبق، ويمكن القول إن حجيّـة السنـة عند النووي ثابتـة بالـ هج لا بالنص من خلال: تصريحـه المتكرر بـ»الصحيح» و «المعتمـد» و «المختـار» كل هذا بناء على الأحاديث الواردة فـي المسائل، ومن ذلك أيضا قوله : « وإذا ثبتـت السنـة لا تترك لترك بـ ض الناس أو أكثرهـم أو كلهم لها»[٥]، فهذا تقرير واضح منه لحجيّة السنة واستقلالها بالتشريع وإن تركها الناس جميعًا، وسيظهر ذلك أيضًا في ثنايا البحث.

المطلب الثاني: تقديم الحديث الصحيح على المذهب والرأي

يقـوم منهج الإمامين الشافعي والنووي على تعظيـم الدليل الشرعي وتقديمه على المذهب، إذ قـرر الشافعـي أن العبرة بثبـوت النص لا بانتسابه إلـى إمام، وأن الحديـث الصحيح إذا ثبت وجـب العمل به وتـرك ما سواه، وملخّص منهجه يتضح في قوله المشهـور: «إذا صحّ الحديث فهو

---

(١) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مصطفى البابي-مصر، ط١، ١٣٥٧-١٩٣٨، ص١٧٣

(٢) الرسالة، ص٥٧٠

(٣) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين،(١٧٦/٣).

(٤) النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط٢، ١٣٩٢ه، (٤/١)، وسيشار إليه لاحقا بـ(شرح صحيح مسلم).

(٥) شرح صحيح مسلم، (٥٦/٨).

مذهبي»[1]، وقد قال السبكي: «إذا صح الحديث فهو مذهبي وهو قول مشهور عنه، لم يختلف الناس في أنه قاله»[2]، وقد وضع الإطار العام للتعامل مع ما تركه من ميراث علمي فقال: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ، فقولوا بسنة رسول الله ودعوا ما قلت»[3]، فهذه منارات واضحة من الإمام الشافعي رحمه الله تنبذ التعصب والتقليد وتدعو إلى تقديم النص على الآراء.

ويتجلى هذا الأثر على الإمام النووي من خلال توضيحه كيفيّة التعامل مع النصوص الصحيحة إذا وردت، فقد أجمل منهج من سبقه في قوله: «وممن حكى عنه أنه أفتى بالحديث من أصحابنا أبو يعقوب البويطي وأبو القاسم الدراكي وممن نص عليه أبو الحسن إلكيا الطبري في كتابه في أصول الفقه وممن استعمله من أصحابنا المحدثين الإمام أبو بكر البيهقي وآخرون: وكان جماعة من متقدمي أصحابنا إذا رأوا مسألة فيها حديث ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث وأفتوا به قائلين مذهب الشافعي ما وافق الحديث»[4]، فهو ينقل أثر الشافعي عليه وعلى من سبقه من أهل العلم في موافقة المذهب للحديث.

ومن الناحية العملية التطبيقية يظهر ذلك من خلال تناوله جملة من المسائل قدّم فيها الأحاديث الصحيحة على المذهب، وأذكر بعض المسائل التي ورد فيها نقاش حول حديث المسألة:

أولاً: الوضوء من أكل لحوم الإبل: قال رحمه الله بعد كلام: «ومذهبنا أنه لا ينقض الوضوء بشئ من المأكولات سواء ما مسته النار وغيره غير لحم الجزور وفي لحم الجزور بفتح الجيم وهو لحم الإبل قولان الجديد المشهور لا ينتقض وهو الصحيح عند الأصحاب والقديم أنه ينتقض وهو ضعيف عند الأصحاب ولكنه هو القوي أو الصحيح من حيث الدليل وهو الذي أعتقد رجحانه وقد أشار البيهقي إلى ترجيحه واختياره والذب عنه»[5]

ثانيًا: مسح الرقبة في الوضوء: نقل الغزالي والجويني أن مسح الرقبة في الوضوء سنة[6]، استنادًا إلى حديث: «مسح الرقبة أمان من الغل»[7]، وقد رد النووي على هذا وقال إن هذا غلط

---

(١) خلاصة الاحكام، (٣٥٢/١).

(٢) السبكي، علي بن عبدالكافي، معنى قول الإمام المطلبي إذا صح الحديث فهو مذهبي، تحقيق: كيلاني محمد، مؤسسة قرطبة، ص٥.

(٣) البيهقي، أحمد بن الحسين، مناقب الشافعي، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٠-١٩٧٠، (٤٧٢/١).

(٤) النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٧ه، (٦٤/١)، وسيشار إليه لاحقًا بـ(المجموع).

(٥) المجموع، (٥٧/٢).

(٦) ينظر: الغزالي، محمد بن محمد، الوسيط في المذهب، تحقيق: أحمد محمود و محمد محمد، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ، (٢٨٨/١).

(٧) حديث موضوع، ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الامة، (١٦٧/١).

لأن الحديث موضوع ولا يثبت[١].

ثالثًا: استقبال الشمس والقمر حال قضاء الحاجة: ذهب الرافعي إلى أن لا تستقبل الشمس والقمر عند قضاء الحاجة وقد ورد النهي في ذلك[٢]، وأجاب النووي: « قال المصنف في التنبيه وكثيرون من أصحابنا يستحب أ لا يستقبل الشمس ولا القمر واستأنسوا فيه بحديث ضعيف وهو مخالف لاستقبال القبلة في أربعة أشياء: أحدها أن دليل القبلة صحيح مشهور ودليل هذا ضعيف بل باطل ولهذا لم يذكره المصنف ولا كثيرون ولا الشافعي وهذا هو المختار لأن الحكم بالاستحباب يحتاج إلى دليل ولا دليل»[٣].

المطلب الثالث: الجمع بين الحديث والفقه

تميّز منهج الإمام الشافعي بالجمع الدقيق بين الحديث والفقه، إذ لم ينظر إلى السنة النبوية بوصفها مادة رواية مجردة، ولا إلى الفقه على أنه آراء علمية مستقلة، بل جعلهما مسارين متلازمين في بناء الحكم الشرعي، وأطّر ذلك بقوله: « ليس لأحد أبدًا أن يقول في شئ حل ولا حرم إلا من جهة العلم وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس»[٤]، وقد كان راوية للسنة في كتبه ويحرص على الإسناد، ويؤصل القواعد الفقهية ويستخرج الأحكام الشرعية.

و يقول: «من حفظ القرآن عظمت حرمته، ومن طلب الفقه نبل قدره، ومن عرف الحديث قويت حجته، ومن نظر في النحو رق طبعه، ومن لم يصن نفسه لم يصنه العلم»[٥]، في تأصيل منه لتكامل العلوم الشرعية وعدم استغناء أحدها عن الآخر.

أما الإمام النووي فقد بَرَع في هذا الباب وتُنسب له الأولية في التناول الفقهي للأحاديث وقد نقل هذه الشهادة الإمام السخاوي(ت٩٠٢هـ) عن الحافظ العراقي(ت٨٠٦هـ) فقال: «عادة المتقدمين السكوت على ما أوردوه من الأحاديث في تصانيفهم، من غير بيان لمن أخرج ذلك الحديث من أئمة الحديث، ومن غير بيان للصحيح من الضعيف، إلا نادراً، وإن كانوا من أئمة الحديث، ولكنهم مشوا على عادة من تقدمهم من الفقهاء، حتى جاء الشيخ محيي الدين النووي، فصار يسلك في تصانيفه الفقهية الكلام على الحديث، وبيان من خرّجه، وبيان صحته من ضعفه، وهذا أمر مهم مفيد. فجزاه الله خيراً»[٦]

---

(١) ينظر: المجموع، (٤٦٥/١).

(٢) الرافعي، عبدالكريم بن محمد، الشرح الكبير، تحقيق: علي عوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧-١٩٩٧، (١٣٦/١).

(٣) المجموع، (٩٤/٢).

(٤) الرسالة، ص٣٩.

(٥) ابن عبدالبر، يوسف بن عمر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي-السعودية، ط١، ١٤١٤-١٩٩٤، (٥١١/١).

(٦) السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي، تحقيق: محمد الخطراوي، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩، ١٩٨٩، ص٦٤.

وقـد أوضح هو منهجـه في شرح الأحاديث في مقدمته لشرح صحيـح مسلم فقال: «والجمع بيـن الأحاديـث التى تختلف ظاهرًا ويظـن البعض من لا يحقق صناعتي الحديـث والفقه وأصوله كونهـا متعارضات وأنبه على ما يحضرني فى الحال فى الحديث من المسائل العمليات وأشير إلى الأدلة فى كل ذلك إشارات إلا فى مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات»[1]، وقد طبّق هذا المنهج عمليًّـا في أثناء شرحـه للأحاديث فقال في أثناء تعليقه على حديث شُكـيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ، يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ «لَا يَنْصَرِف حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»[2]، « وهذا الحديـث أصل من أصول الإسلام وقاعـدة عظيمة من قواعد الفقه وهي أن الأشياء يحكم ببقائها علـى أصولها حتـى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها»[3]، فقد جعل الحديث أساسًا للقاعدة الفقهية المعروفة: اليقين لا يزول بالشك.

وأيضًـا يحـوّل الأحاديث إلى أصول كُلية تدور عليها الأحـكام كما جاء في تعليقه على حديث جابـر رضـي الله عنه: رَأَيْتُ النَّبِـيَّ صلى الله عليه وسلم يَرْمِـي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَـوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ « لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ. فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لا أحج بعد حجتي هذه»[4]، فقال رحمه الله « وهذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج»[5].

وحتـى عنـد جمعه للأحاديث رحمه الله بشكل مجرّد يظهر فقهـه كما هو في كتابه المبارك «رياضـ الصالحين»، ف حرصـ على حسن اختيار الحديث ودلالته علـى الترجمة عملاً أو فقهًا أو سلـوكًا، فضلاً عن شرحه لصحيح مسلـم الذي اقتبسنا منه الأمثلة السابقـة، إضافة إلى براعته وتقدّمه في علم مصطلح الحديث.

فالإمام النووي لم يقف عند حدود تخريج الأسانيد وشرح الألفاظ، بل جعل مقصده الأسمى استنبـاط الأحـكام الشرعية من النص النبـوي، ففقه الحديث عنده ليس مرحلـة لاحقة للرواية، بـل هو مقصـده وأن الحديث لا يفهـم فهمًا صحيحًا إلا فـي ضوء القواعد الأصوليـة والجمع بين النصوص.

المطلب الرابع: ضبط الاستدلال بالسنة وفق القواعد الأصولية

قـام منهج الإمام الشافعي فـي الاستدلال بالسنة على إخضاع النص النبوي لقواعد أصولية تضمـن سلامـة الفهم وصحة التنزيل، وسـار الإمام النووي على هذا المنهـج الأصولي الشافعي،

---

(١) شرح صحيح مسلم، (٥/١)

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقّن الطهارة ثم الشك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، حديث رقم ٣٦١.

(٣) شرح صحيح مسلم، (٤٥/٤).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، وبيان قوله ﷺ «لتأخذوا مناسككم»، حديث رقم ٣١٠.

(٥). شرح صحيح مسلم، (٤٥/٩)

ويمكن إجمال ذلك على النحو الآتي:

أولاً: اشتراط ثبوت السنة قبل الاستدلال

وقد طوّل الإمام الشافعي على اشتراط الصحة وعلاقة ذلك بالاستدلال في مواضع متعددة من كتابه الرسالة، ومن ذلك قوله: « ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمور منها أن يكون مـن حدث به ثقة في دينـه معروفًا بالصدق في حديثه عاقلاً لما يحدث بـه علمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سـ لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام»[1]، فالحجة والاستدلال لا تقوم عنده إلا بالحديث الصحيح، وقد نصّ الإمام النووي على هذا الشرط صراحة في مقدّمة كتابه المجموع فقال: « قال العلماء: الحديث ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف: قالوا وإنمـا يجوز الاحتجاج من الحديث في الأحكام بالحديث الصحيـح أو الحسن: فأما الضعيف فلا يجـوز الاحتجاج به في الأحكام والعقائـد»[2]، وقد جاءت اعتراضات منه في أكثر من موضع على اسـ دلال أصحابه من الشافعيّة بالأحاديث الضعيفة.

ثانيا: الجمع بين الأحاديث

وهـذا يظهـر جليًّا في تصنيـف الإمـام الشافعي كتابه» اختـلاف الحديث» وطبّـق القواعد المعروفـة عنـد التعارض الظاهري بين الأحاديث-النسخ أو التوفيـق أو الترجيح- وقد قال أيضًا: « ولـزم أهل العلـم أن يمضوا الخبريـن على وجوههما ما وجـدوا لإمضائهما وجهًـا ولا يعدونهما مختلفيـن وهمـا يحتملان أن يمضيـا وذلك إذا أمكـن فيهما أن يمضيـا معًا أو وجـد السبيل إلى إمضائهما ولم يكن منهما واحد بأوجب من الآخر، ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًـا يمضيان معًا إنما المختلف ما لم يمضِ إلا بسقـوط غيره»[3]، فهذا إلزام منه -رحمه الله- بالحرص على إعمال الأدلة بقدر الإمكان.

وقـد تبين سابقًا أن الإمام النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم أكّد على أن من مسالكه في التعليق الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، مثل: استقبال القبلة حال قضاء الحاجة، وبِكـم تفضـل صلاة الجماعة علـى المنفرد، وهدي القـارن في الحج وغيرها كثيـر، وقد قال عن علـم مختلـف الحديث وذكر الإمـام الشافعي فقال: «هذا مـن أهم الأنواع، ويضطـر إلى معرفته جميـع العلماء مـن الطوائف، وهو أن يأتي حديثـان متضادان في المعنى ظاهـراً فيوفق بينهما أو يرجـح أحدهما، وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، والأصوليون الغواصون على المعانـي، وصنف فيه الإمـام الشافعي، ولم يقصد رحمه الله استيفاء، بل ذكر جملة ينبه بها على

(١). الرسالة، ص٣٧٠.

(٢). المجموع، (٥٩/١).

(٣). الرسالة، ص٣٤١.

طريقه»[1]

ثالثًا: حجية خبر الآحاد

لا يخفى أن خبر الآحاد يعد مبحثاً أصيلاً في أصول الفقه، وكذا في علوم الحديث، وقد كان للإمام الشافعي، دورًا محوريًا في تقعيد هذا الأصل والدفاع عنه في مواجهة الاتجاهات التي قيّدت الاحتجاج به، فعقد فصلاً ماتعًا في كتابه الرسالة تحت عنوان» الحجة في تثبيت الخبر الواحد»، ذكر فيه مجموعة من الأدلة الكثيرة التي تقترب من ثلاثين دليلاً لإثبات حجية خبر الواحد ووجوب العمل به.

وقد نهض الإمام النووي مقررًا لذلك تصريحًا وتطبيقًا، فقال: « وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله وأوضحوه أبلغ إيضاح، وصنّف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات مستقلات في خبر الواحد ووجوب العمل به والله أعلم»[2]، وقد ساق طرفًا من مذاهب العلماء في تناول خبر الوحد انفصل في آخره إلى وجوب العمل به.

وفي ختام هذا المطلب فإنك تقف أمام عَلَمين ممن جمع بين الحديث وأصول الفقه، فالأول فتح باب التقعيد والتأصيل، لتأكيد عدم انفصال العلوم عن بعضها، والآخر سار على نفس الطريق محررًا ومطبّقًا، وفي هذا ردّ على من يزعم أن المحدّثين لا يُعنون بالأصول والقواعد الفقهية، أو يتعاملون مع النصـ ص بطريقة سطحية.

المطلب الخامس: الدفاع عن السنة والرد على مخالفيها

لا شك في أن الإمام الشافعي يعدّ مؤسسًا حقيقيّا لمنهج الدفاع عن السنة والرد على من خالفها، وقد خاض معارك علمية واضحة مع من قدّم القياس على السنة وكذلك انتصاره المطوّل لخبر الآحاد، وقد وصفه الإمام النووي لما ترجم له في أول كتاب المجموع فقال: «ومن ذلك شدة اجتهاده في نصرة الحديث واتباع السنة، وجمعه في مذهبه بين أطراف الأدلة مع الإتقان والتحقيق، والغوص التام على المعاني والتدقيق، حتى لُقّب حين قَدم العراق بناصر الحديث، وغلب في عرف العلماء المتقدمين والفقهاء والخراسانيين على متّبعي مذهبه لقب (أصحاب الحديث) في القديم والحديث وقد ثبت عنه من أوجه وصيته بالعمل بالحديث الصحيح، وترك قوله المخالف للنص الثابت الصريح»[3]

وينقل أيضا أثر هذه الطريقة على فقهاء المذهب الشافعي فقال بعد ذلك : « وقد امتثل أصحابنا رحمهم الله وصيّته وعملوا بها في مسائل كثيرة مشهورة .. ومن ذلك تمسّكه بالأحاديث الصحيحة وإعراضه عن الأخبار الواهية الضعيفة، ولا نعلم أحدًا من الفقهاء اعتنى في الاحتجاج

(١) النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير، تحقيق: محمد الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٩٠.
(٢) شرح صحيح مسلم، (٦٢/١).
(٣) المجموع، (١٠/١).

بالتمييز بين الصحيح والضعيف كاعتنائه، ولا قريبًا منه»[1]

وهـذا الـكلام السابـق يشي بتأثر النـووي الواضح بمنهجـه الشافعي من ناحيـة النظر إلى المسائـل وتناولها، فقـد وصفه ونقل أثره على فقهـاء المذهب وأثنى على انتصـار للسنة ودفاعه عنها.

وفـي مقدمة كتابه الإرشـاد ينتصر للإسنـاد ويدافع عنه فقال: « لمّا خ ّس الله هذه الأمة -زادهـا الله شرفًا- بعلـم الإسناد نصب للقيام بحفظه خوا ن من الحفاظ النقّاد وجعلهم ذابّين عـن سنة نبيّه في جميع الأوقـات والبلاد، باذلين وسعهم في تبيين الصحـة من طرقها والفساد، خوفـا من الاذ قاص منها والازدياد، ودحضًا لما اخترعه أهل الأهـواء والعناد، وحفظًا على الأمة إلى يوم التناد»[2]

وقـد ألزم المعلم بأن يبيّـن للمتعلم درجة الدليل فقال: « ويبيّن الدليل الضعيف لئلا يغتر به فيقول: استدلوا بكذا وهو ضعيف لكذا، ويبيّن الدليل المعتمد ليعتمد»[3]

وقد ساق أيضًا في مقدمة كتابه خلاصة الأحكام قوله تعالى ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ (الحَشر: ٧) وقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأَحزَاب: ٢١) وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (آل عِمرَان: ٣١).

ثـم عقّب عليها قائلاً: فهـذه الآيات وما في معناهن حث على اتباعه ﷺ ونهانا عن الابتداع والاختـراع، وأمرنا الله سبحانه وتعالى عند التنازع بالرجوع إلى الله والرسول أي الكتاب والسنة، وهـذا كله في سنة صحـت، أما ما لم تصح فكيف تكون سنة، وكيف يحكم على رسول الله ﷺ أنه قالـه أو فعله من غير مسوغ لذلك، ولا تغترن بكثرة المتساهلين في العمل، والاحتجاج في الأحكام بالأحاديث الضعيفة وإن كانوا مصنفين وأئمة في الفقه وغيره»[4]

وقـد سبـق كلامه في مقدمـة شرح صحيـح مسلـم، فالإمام النـووي يشير بشـكل مستمر وخصوصًا في مقدمة كتبه إلى الدفاع عن السنة وضرورة الالتزام بها والرد على مخالفيها.

النتائج:

١. يمثّل الإمام النووي امتدادًا لمدرسة الإمام الشافعي في تعظيم السنة والحرص عليها في الاستدلال والاستنباط.

٢.تأثـر الإمـام النووي بأقـوال الإمام الشافعي فـي تعظيم السنة من خـلال: تقريره حجية

---

(١) المجموع، (١١/١).

(٢). النووي، يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق: عبدالباري السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة-السعودية، ط١، (١٠٦/١).

(٣) المجموع، (٣١/١).

(٤) خلاصة الأحكام، (٦٠/١).

السنــة النبوية واستقلالها بالتشريــع، وتقديمه الحديث الصحيح على المذهب والرأي، وجمعه ما بين الفقه والحديث، وضبطه الاستدلال بالسنة بالقواعد الفقهية، وكذلك دفاعه عن السنة و الرد على من خالفها.

التوصيات:

١. التوســع فــي دراسة أثر الإمام الشافعي على من ينتسب إليــه من العلماء في جميع العلوم الشرعية.

٢. دراسة جهود الإمام النووي في الدفاع عن السنة النبوية والرد على مخالفيها، فهو يحتاج إلى مزيد بحث.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

البيهقــي، أحمد بــن الحسين، مناقــب الشافعي، تحقيــق: أحمد صقر، مكتبــة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٠-١٩٧٠.

الرافعي، عبدالكريم بن محمد، الشرح الكبير، تحقيق: علي عوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧-١٩٩٧.

السبكــي، علــي بن عبدالكافي، معنــى قول الإمام المطلبــي إذا صح الحديــث فهو مذهبي، تحقيق: كيلاني محمد، مؤسسة قرطبة.

الشافعــي، محمد بن إدريس، الرسالــة، تحقيق: أحمد شاكر، مصطفى البابي-مصر، ط١، ١٣٥٧-١٩٣٨،.

ابــن عبدالبر، يوسف بن عمر، جامع بيان العلــم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي-السعودية، ط١، ١٤١٤-١٩٩٤.

الغزالي، محمد بن محمد، الوسيط في المذهب، تحقيق: أحمد محمود و محمد محمد، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.

ابــن القيــم، محمد بن أبي بكــر، أعلام الموقعين عــن رب العالمين، تحقيــق: مجموعة من المحققين، دار عطاءات العلم، الريـ ض.

مسلــم، مسلم بن الحجاج، صحيــح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقــي، عيسى البابي، القاهرة،١٩٥٥م.

النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

النووي، يحيى بن شرف، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام، تحقيق: حسن الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨-١٩٩٧.

النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٧هـ.

النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير، تحقيق: محمد الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٩٠.

النووي، يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق: عبدالباري السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة-السعودية، ط١.